و اقع الاقتصاد الرقمي في الدول النامية

The reality of digital economy in developing countries

يحياوي إيمان [1]، هيبورفوزية [2]

[1] جامعة أبوبكر بلقايد، (تلمسان)، yahiaouiimane22@yahoo.com

[2] جامعة أبوبكر بلقايد ، (تلمسان)، fouzia.hibour@univ-tlemcen.dz

تاريخ الإستلام: .../.../..... تاريخ قبول النشر: .../.../..... تاريخ النشر: ../.../.....

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة واقع الاقتصاد الرقمي في الدول النامية في ظل التحديات والصعوبات التي تواجهه، مع التركيز على أهمية التكنولوجيا الرقمية في الجزائر، فالاقتصـــاد الرقمي يعتبر من بين الاقتصـــاديات الجديدة التي ارتبطت ارتباطا وثيقا بمدى تطور التكنولوجيا في العالم. إذ هو مبني على بنية تحتية رقمية عالية الجودة، حيث تسـعى كل الدول إلى تطبيقه رغم التحديات التي تواجهها والظروف المحيطة بها، لاسيما الدول النامية التي تعاني من قلة الوسائل والامكانيات.

وقد خلص هذا البحث إلى أن الدول النامية في بداية الطريق لاســـتخدام التقنيات الحديثة والابتكارات المالية المتاحة التي يجب الاهتمام بها اهتماما كبيرا: مثل الخدمات السحابية والبيانات الضخمة وتحليلها.

الكلمات مفتاحية: الاقتصاد الرقمي؛ البيانات الضخمة؛ الابتكارات المالية؛ الدول النامية.

Abstract: The study aims to know the reality of the digital economy in developing countries in light of the challenges and difficulties it faces, with a focus on the importance of digital technology in Algeria, as the digital economy is among the new economies that are closely linked to the extent of technology development in the world. It is built on a high-quality digital infrastructure, which all countries seek to implement despite the challenges they face and the surrounding circumstances, especially developing countries that suffer from a lack of means and capabilities.

This research concluded that developing countries are at the beginning of the way to use modern technologies and available financial innovations that must be given great attention: such as cloud services and big data and their analysis

Keywords: digital economy; big data; financial innovations; developing countries.

1. مقدمة :

إن التحول إلى ثورة الاقتصاد الرقمي حتمية تفرضها التغيرات العالمية والتقدم العلمي والتقني، والتطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وتطبيقاتها المتطورة والمتجددة خلال السنوات الماضية، ومع ظهور العولمة أصبحت رقمنه الاقتصاد تمثل تحدي أمام الدول النامية، مما فرض عليها ضرورة الاستثمار فيه من خلال توفير البنية التحتية التي تسمح بمواكبة التقدم الحاصل في هذا المجال. والجزائر من بين الدول التي تسعى إلى تدارك التأخر وخصوصا بعد أزمة كورونا التي كانت دافعا وتأكيدا على إلزامية تبني الاقتصاد الرقمي من خلال تطوير واستغلال ما لديها من إمكانيات.

وعلى ضوء ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

*ما مدى تطبيق الاقتصاد الرقمي في الدول النامية في ظل التحديات التي تواجهه؟

1-2 الهدف من الدراسة: إن التطرق إلى هذا الموضوع يهدف إلى:

- الوقوف على واقع الاقتصاد الرقمي في الدول النامية من خلال استعراض الجهود المبذولة والعراقيل التي تواجهها
- اظهار أهمية استخدام الرقمنة وفوائد استغلالها في مختلف القطاعات

2-2 أهمية الدراسة: يكتسي موضوع الاقتصاد الرقمي أهمية بالغة من خلال الدور الفعال الذي يلعبه هذا الأخير في تعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية الذي أصبح حتمية ضرورية، تفرضها التعاملات الدولية

3-2 منهج الدراسة: نظرا لطبيعة الموضوع والتي تستدعي تقييم المجهودات المبذولة في مجال الرقمنة، تم الاعتماد على المنهج التحليلي في تحليل أرقام الجداول على الاشكال البيانية التي تسمح بتقريب وتوضيح التطورات الحاصلة في هذا المجال

2. الإطار النظري للاقتصاد الرقمي وخصائصه:

2.1مفهوم الاقتصاد الرقمي:

يعتبر الاقتصاد الرقمي من المصطلحات الاقتصادية التي ظهرت مؤخرا وكان لها الكثير من الاهتمام العديد من الباحثين، نظرا لأهميته في تطور وتقدم العديد من بلدان التي بادرت إلى تطبيقه.

يتعلق مفهوم الاقتصاد الرقمي بكلمتين أساسيتين هما كلمة الاقتصاد وكلمة الرقمي، وهما كلمتان تشيران إلى نوع جديد من المعاملات المعتمدة أساسا على استخدام تكنولوجيات متقدمة مخصصة للإعلام والاتصال، كما يرتبط مفهوم الاقتصاد الرقمي أيضا بتلك المعاملات التي تتم على مستوى الفضاء الافتراضي، إلا أن المفهوم الأوسع للاقتصاد الرقمي يجعله مرتبطا بكل ما تعلق بوسائل الاعلام، الاتصال، البرمجيات، الخدمات والمنتجات الالكترونية،.الخ.

ويمكن اختصار تعريف الاقتصاد الرقمي على أنه ممارسة الأنشطة الاقتصادية في المجال الإلكتروني باستخدام وسائط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومن خلال خلق وإرساء روابط فعالة ما بين أطراف النشاط الاقتصادي. (شاكر و أوس، 2018، صفحة 31)

وعليه فالاقتصاد الرقمي هو ذلك الاقتصاد الذي يستند على التقنية المعلوماتية الرقمية، ويوظف المعلومات والمعرفة في إدارته، بوصفها المورد الجديد للثورة، ومصدر إلهام للابتكارات الجديدة. (رفيقة، 2021، صفحة 484)

2-2 خصائص الاقتصاد الرقمي:

يتميز الاقتصاد الرقمي بنشر تكنولوجيا المعلومات في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات ما يسمح ببناء مؤسسة إلكترونية، بنوك إلكترونية وإدارة إلكترونية. ومن أهم خصائص الاقتصاد الرقمي ما يلي:

-يسمح باستخدام التقنية الملائمة خلق أسواق ومنشئات افتراضية تلغى فيها حدود المكان والزمان، ومثال ذلك التجارة الإلكترونية التي توفر الكثير من المزايا، منها تخفيض التكلفة، رفع الكفاءة والسرعة في انجاز المعاملات على مدار الساعة وعلى نطاق العالم.

-نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي يقوم على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الانترنت المختلفة، ويتطلب الاشتراك الفعال في تلك الشبكة وفي الاقتصاد الرقمي ضرورة توفير البنية التحتية في الاقتصاد، وانخفاض تكلفة ورسوم الخدمات وتوفر الآلات والمهارات والتعليم والتدريب وتوفر الموارد المالية.

-تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا أساسيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفي الاستثمارات الرأسمالية والتجارة الالكترونية الداخلية والخارجية، وتؤثر الانترنت على أساليب أداء المعاملات التجارية وأساليب العمل.

-تؤثر تكنولوجيا المعلومات على درجة المنافسة وأساليبها وتحسين المراكز التنافسية.

-يمكن التحكم في المعلومات عن طريق تعلم كيفية تحديد اختبار المصادر المناسبة للمعلومات الأساسية والهامة أي أداء إدارة الاقتصاد الرقمي.

ويوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات المثالية من حيث الحداثة والكفاءة والأهمية والدقة وإمكانية التحقق من صحتها، ويحقق الاقتصاد الرقمي السيادة في إقناع الاخرين ودعم القرارات. (بختة ، 2019، صفحة 146)

3-تطبيقات الاقتصاد الرقمي:

سعى الاقتصاد الرقمي إلى جعل العالم يسبح في بحر من التكنولوجيا التي تقوم دائما على المعرفة العلمية، فقد أصبح هذا الاقتصاد يتوسع بأبعاده في الفترة الأخيرة، حيث أشارت التقديرات إلى ارتفاع حجم إنتاجه العامي من السلع وخدمات التكنولوجية والاتصالات..

3-1 الفرق بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي:

بعد ظهور الاقتصاد الرقمي تبين أنه هناك فروقات عديدة بينه وبين الاقتصاد التقليدي، وفي الجدول التالي نذكر منها:

الجدول رقم(1): الفرق بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي

الاقتصاد الرقمي	الاقتصاد التقليدي
الاستثمار في رأس المال المعرفي	الاستثمار في رأس المال المادي
الاعتماد على الجهد الفكري في الاقتصاد المعرفي	الاعتماد على الجهد العضلي بدرجة أساسية في الاقتصاد التقليدي
ديناميكية الأسواق التي تعمل في ظل تنافسية مفتوحة	استقرار الأسواق في ظل منافسة تتحكم فيها البيروقراطية
الرقمنة هي المحرك الأساسي للاقتصاد الرقمي	الميكنة هي المحرك الأساسي للاقتصاد المعرفي
إنه اقتصاد وفرة حيث تزداد حيث تزداد موارده بكثرة الاستخدام	أنه اقتصاد ندرة
يهدف إلى وضع قيمة حقيقية للأجور والتوسع في استخدام العاملة ذات المهارات العالية التي تتفاعل مع التعليم والتدريب المستمر	يهدف الاقتصاد التقليدي إلى التوظيف إلى التوظيف الكامل للقوى العاملة دون تحديد مهارات مميزة لأداء العمل
ليس مقيد بزمان ومطان	مقيد بزمان ومكان
خضوع الاقتصاد المعرفي لقانون تزايد العوائد (تناقص التكاليف)	خضوع الاقتصاد الزراعي لقانون تناقص العوائد، والاقتصاد الصناعي لقانون ثبات العوائد

المصدر: (يحي، 2021، صفحة 58)

3-2 مرتكزات قيام الاقتصاد الرقمي:

يقوم الاقتصاد الرقمي على جملة من المرتكزات الأساسية نذكرها كما يلي:

-الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال:

إن بعث وتطوير الاقتصاد الرقمي يقوم وبشكل كبير بمدى تطور التكنولوجيات الحديثة والاعلام والاتصال، ويفيد قانون مور بتضاعف القدرات التكنولوجية في مجال الإعلام الالي كل 18 شهر وهو ما ينبئ بثورة مستمرة في مجال التقنية وما تبعها.

والشكل الموالي يبين تطور القدرات التكنولوجية منذ سنة 1970-2010

تضاعف التكنولوجيات كل 18 شهر Moore الشكل رقم 1: منحنى قانون

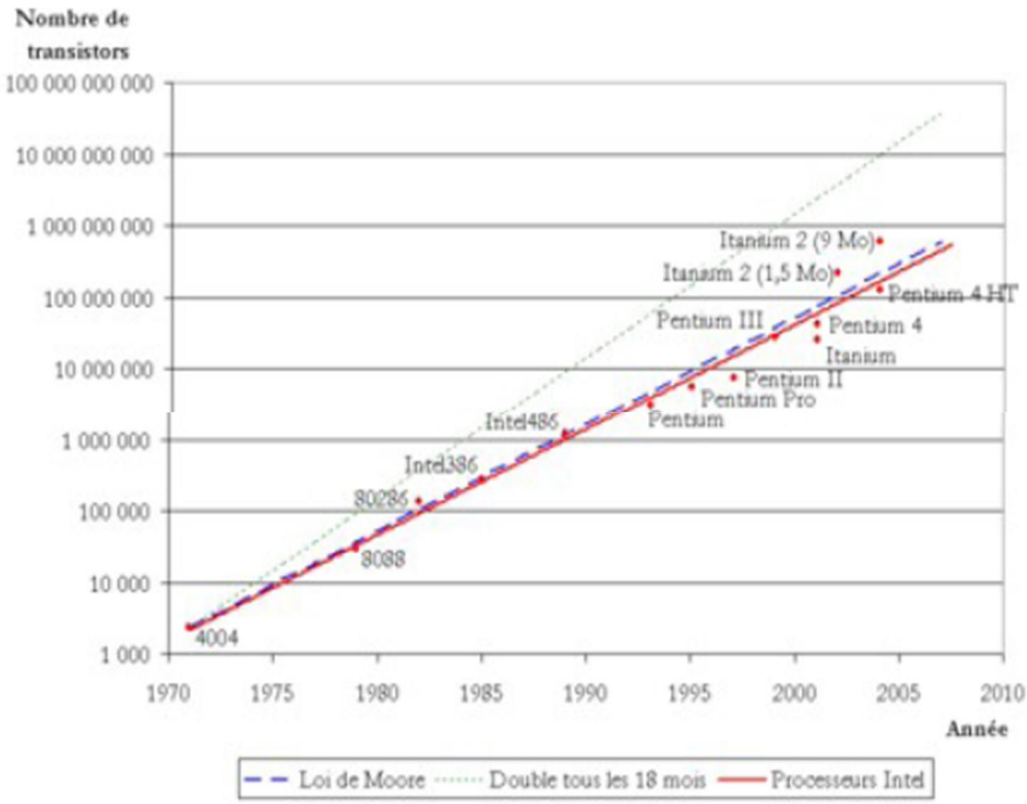

المصدر: (شاكر و أوس، 2018، صفحة 32)

–الابتكار والتجديد كأحد المرتكزات الأساسية للاقتصاد الرقمي:

يتميز الاقتصاد الرقمي بتواتر كبير في مجال الابتكار والتجديد في مجال التكنولوجيا ونماذج الأعمال، حيث أن المتتبع للساحة الدولية لا يخفى عليه الثورة الرقمية التي جاء بها محرك البحث قوقل، حيث أن نمط بحثه المفهرس كان بمثابة الثورة في مجال حفظ البيانات والبحث عنها، وهو ما مكنه من تصدر الساحة العالمية في هذا المجال.

مما سبق يتبين بشكل واضح أن الاقتصاد الرقمي يتسم بالغير والتجدد بشكل مستمر، حيث أن نماذج الأعمال التي تتسم بالثبات والاستقرار في العالم الحقيقي لم تعد صالحة في ظل التغيرات التكنولوجية والرقمية الرهيبة.

حيث يقوم الاقتصاد الرقمي على عاملين اثنين:

*التقدم التقني: حيث أن الابتكارات التقنية تضاعف يوميا من قدرات الحساب ومن إمكانية التواصل سلكيا ولا سلكيا وهو ما ينعكس إيجابا على المعاملات الاقتصادية ويضاعف ومن تواترها ومن حجمها.

*ظهور شبكة الانترنت ونموذج الأعمال الخاص بها: حيث وفر هذا الفضاء مساحات سوقية مضاعفة عن تلك المتوفرة على أرض الواقع، مما سمح بمضاعفة المعاملات وزاد من حجم المبادلات بشكل كبير.

الشكل الموالي يعكس التنامي الكبير الذي عرفته المنتجات المختلفة من سلع وخدمات والناجمة عن تطور الاقتصاد الرقمي

الشكل رقم2: انتشار منتجات الاقتصاد الرقمي في الولايات المتحدة أ-مقارنة زمنية مع باقي المنتجات-

Graphique - Le rythme d'adoption des biens et services grand public (États-Unis)[24]

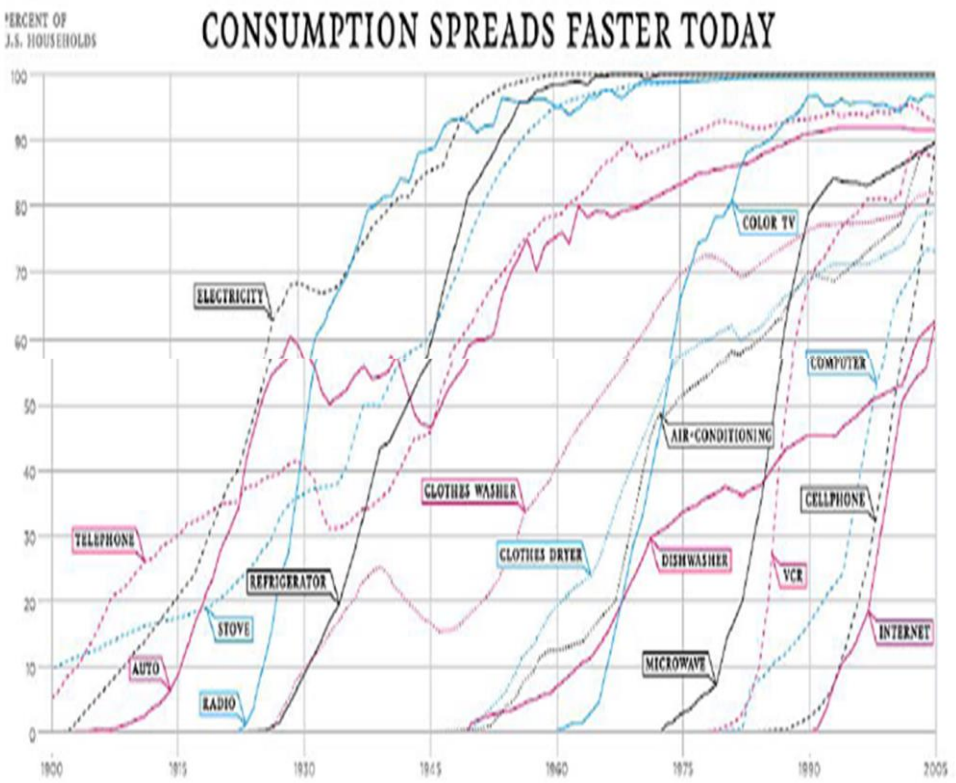

المصدر: (شاكر و أوس، 2018، صفحة 33)

نلاحظ من الشكل أن تزويد العائلات الأمريكية بالتلفاز تتطلب قرابة ال 50 عاما في حين أن تزويد تلك العائلات بالأنترنت وبالهواتف النقالة لم يتطلب أكثر من 15 سنة وهذا ما يعكس الرواج الكبير الذي تلقاه منتجات الاقتصاد الرقمي وما ينجر عنها من تغير في العادات الاستهلاكية لتلك العائلات.

–الاقتصاد الرقمي ورأس المال المخاطر:

يعتمد تطور الاقتصاد الرقمي بشكل كبير على رأس المال المخاطر، حيث أن تطوير التكنولوجيات الجديدة وبعث برامج حديثة مبنية على أساس تطورات مرتقبة للأسواق يتطلب أموال باهظة ومواجهة متواصلة لمخاطر المحيط من ناحية ومخاطر عدم نجاح استراتيجيتها من جهة أخرى في مجال الابتكار والتجديد،

حيث أن المؤسسات الكبرى تواجه صعوبات بالغة الأهمية في توفير الأموال اللازمة لبعث ومتابعة سياساتها الابتكارية.

والشكل الموالي يوضح مدى اهتمام أصحاب رأس المال المخاطر بمجال التكنولوجيات الحديثة المرتبطة بالإعلام والاتصال.

الشكل رقم3: يوضح اهتمام رأس المال المخاطر بقطاع المنتجات في الولايات المتحدة الأمريكية:

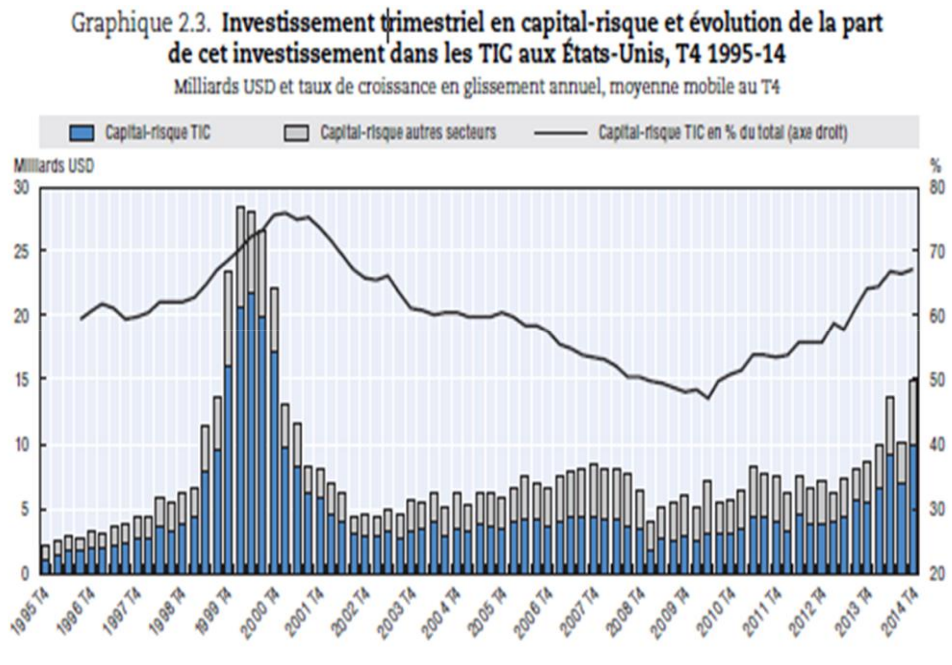

المصدر:

(شاكرو أوس، 2018، صفحة 34)

انطلاقا مما سبق يمكن القول بأن راس المال المخاطر هو أحد مصادر التمويل الأساسية للاقتصاد الرقمي، بالنظر لجملة المخاطر التي تواجهها الشركات الناشطة في مجال الرقمية.

4–حتمية تعزيز الاقتصاد الرقمي في الدول النامية:

يقوم تحقيق الاقتصاد الرقمي على مجموعة من النقاط نذكرها فيما يلي:

1) –التعاون بين راسمي سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، للاستفادة من إمكانيات الأسواق الرقمية الجديدة في زيادة العمالة وتسهيل انتقالها إلى أنواع جديدة من الوظائف الرقمية.

2) –مواصلة دعم الاستثمار في البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الحزمة العريضة، والتوسع في القواعد التنظيمية المتبعة لتشمل مجالات جديدة، مثل انترنت الأشياء، وخدمات نظم أسماء النطاقات، والمنصات التشاركية وغيرها.

3) –بذل الجهود لحماية المنافسة وخفض الحواجز الاصطناعية للدخول، وتعزيز التناسق التنظيمي، وتحسين القدرة التنافسية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لاسيما أن التنافسية في الاقتصاد الرقمي تواجه تحديات ناتجة عن التحولات الرئيسية

4) –توفير وسائل صقل المهارات والتعليم والتدريب

5) –التعاون مع قطاع الأعمال في الدول النامية لقيادة هذه الصناعات، من خلال شراكات رشيدة تعطي أولوية للمنتج المحلي والخدمة المحلية لخلق الأسواق ولتلاقي العرض والطلب. (الاسكوا، 2017، صفحة 25)

4–1 متطلبات التوجه نحو الاقتصاد الرقمي:

يعتمد تحقيق ونجاح الاقتصاد الرقمي ونموه إلى توفر العديد من المتطلبات الأساسية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

–التعليم: يعتبر الدعامة الأساسية لاقتصاد المعرفة، فالهدف الأساسي من التعليم هو تنمية رأس المال البشري القادر على انتاج المعرفة واستخدامها فالأفراد المتعلمون يعتبرون عنصر أساسي في انتاج المعرفة وتبادلها ونشرها واستخدامها بفعالية أكثر، فلا يمكن لأي دولة أن تتوجه إلى الاقتصاد المعرفي دون أن تمتلك رأس مال بشري مؤهل.

–الابداع والابتكار: تعتمد الدول المتقدمة ومنظماتها على الابداع والابتكار والتطوير للمحافظة على مكانتها واستمرارها في عالم متغير تشتد فيه المنافسة، ومن الممكن انطلاقا من الابداع للوصول إلى ابتكارات جديدة تؤدي إلى إدخال تكنولوجيات ومنتجات جديدة والتي تؤدي إلى التحول الرقمي وتحقيق النجاح الاقتصادي.

–النظام الاقتصادي والمؤسسي: إن التكيف مع التغيرات العالمية لم يعد يقتصر على القطاع الخاص فحسب، بل كذلك مؤسسات الدولة عبر تطوير النظم والخدمات وتحديث البنية التشريعية الداعمة للتحول الرقمي.

–البنية التحتية: إن امتلاك أساسية قوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال من شأنه أن يساعد في رفع سرعة وكفاءة تبادل المعلومات بين الدول، وفي سد الفجوات بالنسبة لاكتساب المعرفة وإنتاجها وتبادلها وتطبيقها وتجارب بعض الدول.

(يحي، 2021، صفحة 59)

5–الأبعاد الاستراتيجية للاقتصاد الرقمي في الدول العربية:

–الأسس الرقمية: يهدف هذا البعد الاستراتيجي إلى الوصول بمستوى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية والنامية لدرجة التأهل التي تمكنها من مواكبة التغيرات التكنولوجية المتسارعة على مستوى العالم.

–الابتكار الرقمي: يهدف هذا البعد إلى تمكين كافة الدول من مواكبة المستقبل التكنولوجي المتسارع على المستوى وتوفر نظم التعليم والمهارات التي تساعد على الابتكار المتواكب مع اتجاهات التكنولوجيا الحديثة

-المواطن الرقمي

-الحكومة الرقمية

–الأعمال الرقمية (رفيقة، 2021، صفحة 487)

6–عوامل نجاح التحول الرقمي:

إن نجاح التحول الرقمي مرتبط ارتباط وثيق بعوامل مهمة مساعدة في ادخال تغييرات جوهرية متضمنة في نموذج عمل الشركة، والتي قد تؤثر على العمليات، الموارد، الأساليب التشغيلية، وكذلك الثقافة التنظيمية.

نجاح التحول الرقمي يتطلب ما يلي:

*نشر التطبيقات الإلكترونية أمام عملية القرصنة والتشويش

*تأطير الكوادر البشرية وتأهيلها بما يتلاءم مع عمليات الرقمنة، وتمكينهم من العمليات الإدارية واستخدام أنظمة الكترونية داخل الإدارة المحلية

*تكثيف عملية استغلال المؤسسات لتقنيات الثورة الصناعية الرابع، في استحداث مشاريع تقنية تخدم عملها بصورة فعلية، وضرورة التعريف بالخدمات الالكترونية المتاحة والترويج لها ومن تم توسيع دائرة استخدامها.

بالإضافة إلى مجموعة من العوامل التكنولوجية والمتمثلة في:

*توفير البنية التحتية

*الموثوقية

*الملاءمة

*القدرة على التكيف مع احتياجات المعلومات الجديدة والشركة التي تستخدم النظام

*الأمن

*انية البيانات (يجب أن تكون البيانات متاحة في الوقت المناسب دون تأخير)

حيث أشارت دراسة أخرى أن التحول الرقمي الناجح يحتاج إلى توفر أربع عوامل وهي:

1–التركيز على العميل

2–الحوكمة

3-الابتكار

4-الحصول على الموارد (لبنى، 2021، صفحة 39)

7-صعوبات تطبيق الاقتصاد الرقمي في الدول النامية:

حددت دراسة حديثة قامت بها مؤسسة الأبحاث العالمية جارتنر، ستة عوائق يجب على مدراء تكنولوجيا المعلومات التغلب عليها لتحويل مؤسساتهم إلى الأعمال الرقمية، يمكن ذكرها كما يلي:

***ثقافة رفض التغيير**: ثقافة مبنية على الفردية والتسلسلات الهرمية في العمل

***المشاركة والتعاون بشكل محدود**: حيث تشكل عدم الرغبة في المشاركة والتعاون تحديا على مستوى منظومة العمل بين المؤسسات

***المؤسسات ليست جاهزة بعد**: عند قيام مدراء تكنولوجيا المعلومات ورؤساء البيانات والعمليات الرقمية مباشرة عملية التحول الرقمي، يتبين لهم أن المؤسسات ما تزال لا تمتلك المهارات أو الموارد المطلوبة للقيام بذلك

***فجوة المواهب**: تتبع معظم المؤسسات نمطا تقليديا في العمل، إلا أن الابتكار الرقمي يتطلب نهجا مختلفا تماما، يعتمد على التكنولوجيا لإنشاء نماذج أعمال وخدمات جديدة بالاعتماد على تطبيقات الحديثة كالذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء

***الممارسات الحالية لا تدعم المواهب**

***التغيير ليس سهلا**: غالبا ما يكون تطبيق الأعمال الرقمية مكلفا وصعبا من الناحية التقنية، فتطور المنصات، فتغيير الهيكل التنظيمي في المؤسسة، وإنشاء منظومة عمل مع الشركاء هي عمليات تحتاج إلى الكثير من الوقت والموارد والأموال. (رابح، سيد أحمد ، و قاسمية، 2020، صفحة 19)

وهناك عوائق أخرى نذكرها فيما يلي:

-عدم وضوح الرؤية

-عدم وضوح الهدف من التحول الرقمي

-الافتقار إلى الخبرة والموهبة

-نقص المرونة التنظيمية

-ضعف القيادة الرقمية

8-واقع البيئة الرقمية في الدول النامية:

إن من أهم متطلبات نجاح التحول الرقمي توفير بيئة رقمية، من خلال ما حققته وسائل التكنولوجيا والاتصال من انتشار كبير في جميع انحاء العالم وبأقل تكلفة. ويظهر ذلك من خلال:

8-1 عدد مشتركي الانترنت في العالم العربي:

إن عمليات التحول الرقمي تتم عبر شبكة الانترنت، غير أن قدرة الاستفادة من الانترنت تختلف من دولة إلى أخرى، حيث تمثل منطقة الشرق الأوسط 3.9% من إجمالي مستخدمي الانترنت في العالم أما إفريقيا تمثل نسبة 10.9% فقط. وبالتالي يعتبر عدد مستخدمي الانترنت في الدول العربية ضعيفا مقارنة بباقي الدول.

8-2 عدد الحواسيب:

رغم التطور الكبير الذي شهدته الدول العربية والنامية على وجه الخصوص في مجال توفير الحاسوب إلا أن العديد من الدول تعاني تأخر في عملية إدخال الحاسوب وادماجه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

والشكل الموالي يوضح نسبة الأسر التي تمتلك حاسوب في الدول العربية خلال سنة2017

الشكل رقم 4: نسبة الأسر التي تمتلك حاسوب في الدول العربية خلال سنة 2017

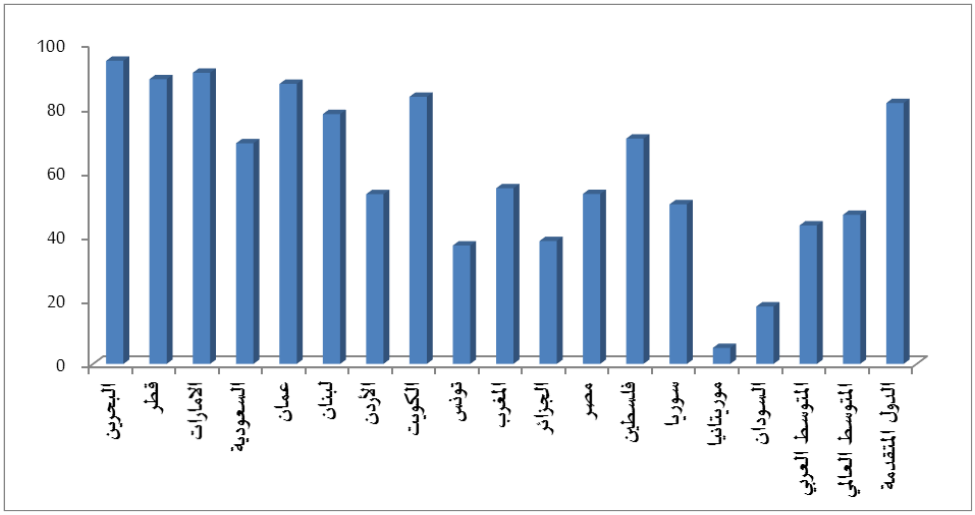

المصدر: (كنزة و محمد، 2019، صفحة 304)

يتضح من الشكل أن البحرين حققت أعلى نسبة حيث بلغ عدد الأسر التي تملك حاسوب 94.75%، تليها الإمارات بنسبة 91%، ثم قطر 89%، أما باقي الدول العربية كانت النسب متوسطة في الأردن والمغرب إذ تخطت 50%، وضعيفة في تونس والجزائر بنسبة لم تتجاوز 40%، وكانت جد ضئيلة في السودان وموريتانيا.

8-3 التجارة الإلكترونية:

ساهمت التجارة الالكترونية بتحقيق أرباح كبيرة للدول المتقدمة والشركات العالمية الناشطة في هذا المجال، أما عربيا فما زالت التجارة الالكترونية بعيدة وتساهم بشكل بطيء مقارنة بباقي دول العالم ماعدا بعض التجارب الناجحة لدول الخليج التي تحتل فيها الإمارات العربية الصدارة، ولعل أحد أهم الأسباب غياب الأطر القانونية والتشريعات المنظمة لهذا النوع من العمل. (كنزة و محمد، 2019، صفحة 305)

ويتوقع خبراء بيفورت وصول حجم سوق التجارة الالكترونية في العالم العربي خلال سنة 2020 إلى 13.4 مليار وهذا بسبب ما تحققه دول الخليج من تقدم.

9-بعث وتطوير الاقتصاد الرقمي في الجزائر:

إن الثورة التكنولوجية وما فرضته من قواعد اقتصادية جديدة أصبحت تحتم على جميع الدول المتقدمة في العالم منها والمتخلفة بذل المزيد من المجهودات لمواكبة التطورات الحاصلة ولتكييف اقتصادياتها المحلية الحقيقية بما تمليه الثورة الرقمية، والجزائر كغيرها من بلدان العالم الثالث حاولت بعث اقتصاد قوي يرتكز على قاعدة إنتاجية واسعة ومتنوعة، إلا أن هناك صعوبات وتحديات تعيق مسارها التقدمي وهدفها المسطر.

9-1 تقييم مؤشرات جودة الحياة الرقمية في الجزائر:

تحتل الجزائر المرتبة الأخيرة ضمن قائمة تضم 65 دولة، وتسبقها من الدول العربية كل من المغرب ومصر والعراق. وقد تم الاعتماد في هذا التصنيف على خمسة معايير أساسية:

-القدرة على تحمل تكاليف الربط بالأنترنت

-سرعة الربط بالأنترنت

-حماية المعلومات الشخصية للمواطنين

-التقدم الرقمي لكل بلد حسب الأمن المعلوماتي

-التقدم في كل بلد من منظور إتاحة الخدمات الالكترونية من قبل الحكومة، مع تنوع المحتوى الذي يمكن الوصول إليه.

بحيث لا يمكن الحديث عن الحياة الرقمية في ظل تدني كل المعايير التي يقترحها المؤشر بغرض التصنيف

الجدول رقم 2: مؤشر جودة الحياة الرقمية

سرعة الأنترنت		**سعر الأنترنت**	
الهاتف المحمول	**النطاق العريض**	**حزمة النطاق العريض الأقل سعرا**	**خيار النطاق العريض المحمول**
0.0093	**النطاق العريض**	**0.0049**	**0.0018**
الأمن السبرياني الشامل	**0.0025**	**قوانين حماية البيانات**	**توافر المحتوى الترفيهي**
0.0328	**0.0336**	**0.0000**	**16 0.10**
المؤشر الإجمالي المرجح لجودة الحياة الرقمية		0.1865	

المصدر: (حمدوش و عمياني، 2021، صفحة 120)

وتحتل الجزائر أيضا المرتبة الأخيرة في مجال سرعة التنزيل ضمن اتصالات النطاق العريض الثابت في مستويات جد متدنية (ما بين 0 و20 ميغابايت في الثانية). إلا أن ضعف الربط والاتصال بالأنترنت ظل عائقا أمام أي تطور. هذا ما يفسر ضعف التمويل الرقمي في الجزائر، لأنه لا يمكن تطوير هذا المجال دون توفير الأنترنت وتطوير أنظمة الدفع، الذي يبقى مرهون بالقوانين التنظيمية.

10-الخاتمة:

الاقتصاد الرقمي رحلة طويلة تحتاج إلى تضافر الجهود نحو تبني التقنيات الرقمية حيث بات ضرورة حتمية وشرطا رئيسا للعبور إلى تنمية اقتصادية مستدامة، والدول النامية من الدول معنية بالتحول الرقمي لما له دور كبير في دعم التنمية المستدامة والنهوض بالاقتصاد رغم التحديات والصعوبات التي تواجهه.

ومن خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج والتوصيات التالية:

نتائج الدراسة:

- الاقتصاد الرقمي هو بمثابة وجه جديد للاقتصاد وليس بديلا عن الاقتصاد التقليدي الذي أصبح عاجز أمام التغيرات التي تحدث في العالم من ثورة رقمية قائمة على المعارف وشبكات الانترنت.
- ضعف التكوين والتأطير في مجال الرقمنة والابتكار الرقمي
-قلة البرمجيات في هذا المجال
-عدم القدرة على خلق منتجات رقمية جديدة والاكتفاء بالتقليد

***التوصيات:**

- ضرورة التخطيط الدقيق لمواجهة مخاطر العولمة الرقمية وبناء القدرات البشرية وخلق فرص العمل.
- توفير البنية التحتية للاتصالات والاعلام من أجل الولوج الأحسن للعالم الرقمي.
- الاهتمام بتحسين خدمات تكنولوجيا الاعلام والاتصال لما يحقق تحول رقمي متين وناجع.
- الاستفادة من مزايا الخدمات المالية المقدمة عبر الهواتف المحمولة والتي أصبحت تعد جزء من سبل كسب الدخل.

Références

الامم المتحدة الاسكوا. (فبراير, 2017). الاقتصاد الرقمي والتحول نحو المجتمعات الذكية في المنطقة العربية. *لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية*.

بطاهر بختة . (2019). توجهات الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية في ظل رغبتها في تطبيقه فلسطين الامارات السعودية، الجزائر. *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 03*(العدد 02).

تنيو كنزة ، و دهان محمد. (2019). واقع الاقتصاد الرقمي في العالم العربي. *مجلة العلوم الاقتصادية تسيير والعلوم التجارية، المجلد 12*(العدد 01).

دارم رابح، حاج عيسى سيد أحمد ، و لحشم قاسمية. (2020). معوقات الابتكار الرقمي في المؤسسات الجزائريةدراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية. *مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 06*(العدد 02).

سحر فاري لبنى. (2021). دراسة تحليلية لمحددات نجاح التحول الرقمي في الشركات. *المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 08*(العدد 15).

شرقي يحي. (ديسمبر, 2021). توجهات دول الخليج نحو الاقتصاد الرقمي دراسة حالة تجارب بعض دول المنطقة. *مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، المجلد 03*(العدد 02).

صباغ رفيقة. (2021). بوادر وملامح الاقتصاد الرقمي العربي في ظل جائحة كورونا. *مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 08*(العدد 2).

قاسمي شاكر ، و ملوكي أوس. (2018). مؤشرات جاهزية الولوج إلى الاقتصاد الرقمي. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد* (العدد 3).

قاسمي شاكر، و ملوكي أوس. (2018). مؤشرات جاهزية الولوج إلى الاقتصاد الرقمي قراءة تحليلية لوضعية الجزائر على ضوء مؤشر الجاهزية الوارد في التقرير الدولي. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية*(العدد 3).

وفاء حمدوش، و لمياء عمياني. (2021). أفق تجاوز الفجوة الرقمية في الجزائر لتحقيق الشمول المالي. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17*(العدد 25).